



مذكرة تتضمن عناصر الإجابة على أسئلة شفوية موجهة
إلى السيد الوزير
حول انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بتقديم هذه الأسئلة في موضوع لديه أهمية خاصة بالنسبة لكافة المواطنين. والحكومة كعادتها، ستتفاعل بكل مسؤولية وبكل شفافية من خلال المعطيات التي سأقدمها أمامكم.

منذ بداية الحديث على ارتفاع الأسعار، هناك اتفاق عام على كون هذا الارتفاع يمس كافة دول العالم وهو ناتج عن نفس الأسباب في كافة دول العالم كذلك: حدوث أزمتين كبيرتين في ظرف وجيز (سنتين فقط) أي جائحة كوفيد ثم الحرب الدائرة في القارة الشمالية.

ما يهمنى هنا هو أن نفضل أولاً في مظاهر انعكاس الأزمة على بلادنا، ثم ثانياً في استراتيجيات الحكومة للإجابة على هذه الأزمة ومختلف الإجراءات المتخذة وبعد ذلك غادي نشوفو واش كاين هناك حلول أخرى أفضل من الشيء اللي تم اتخاذه.

فبالنسبة لكوفيد، الكل يعرف أنه لم يسبق في التاريخ الحديث أن عاش الاقتصاد العالمي توقفاً شبه تام للإنتاج والأنشطة الخدمية، ما أدى لركود اقتصادي شامل نتجت عنه انعكاسات كبرى على مستوى فقدان مناصب الشغل وتراجع النمو. وهنا لازم نتذكرو بكل فخر الورش التضامني التاريخي اللي انخرطو فيه جميع المغاربة بإشراف وتوجيه ملكي سامي واللي ساهم ف امتصاص جزء كبير من معاناة المواطنين.

وحبذا لو أن التأثير العالمي ديال كوفيد وقف هنا. فالأخطر في الأمر أنه مع بداية تحسن الوضع الوبائي في 2021 وعودة الطلب العالمي على السلع والخدمات، اتضح أن القدرة الإنتاجية تقلصت في عدد من القطاعات. وهذا يمكن نعتبروه عامل أول في ارتفاع الأسعار.

كندكر أن هاذ الشيء ف 2021 أي قبل الحرب.

التضرر ديال القدرات الإنتاجية تضاف ليها تضرر ديال سلاسل اللوجستيك، خاصة النقل، بحيث تراوح الأمر بين تراجع النشاط وحتى الإفلاس بالنسبة لعدد من شركات النقل، وهذا هو العامل الثاني في ارتفاع الأسعار حتى قبل الحرب. ما بعد الجائحة جاءت الحرب التي أدت لارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية.

هاذ غلاء الطاقة كان عندو انعكاس ثلاثي:

- ارتفاع إضافي لكلفة إنتاج السلع بحكم أن الطاقة مكون

أساسي في عوامل الإنتاج؛

- ارتفاع إضافي لكلفة الشحن والنقل؛

- ارتفاع إضافي ف أسعار توزيع الوقود للعموم.

بلغة الأرقام غادي نقدم ليكم النماذج التالية:

- سجل سعر شحن القمح اللين بين الاتحاد الأوربي والمغرب

ارتفاعا مهما بلغ متوسطه 27 دولار للطن بالنسبة للفترة

الممتدة من يناير إلى أبريل 2022 أي بارتفاع بلغ 22%.

مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021.

بالتالي بلغت تكلفة القمح اللين الموجه للمطحنة الصناعية ما

يناهز 483 درهم للقنطار مقابل السعر المستهدف والمقدر

ب260 درهم للقنطار، (وهو ما يمثل زيادة ب223 درهم للقنطار).

- عرفت أسعار شحن المواد الطاقية ارتفاعا هاما صاحب الارتفاع المسجل في أسواق النفط والغاز الطبيعي. وتأرجحت مثلا تكلفة نقل طن واحد من غاز البوتان في الحاملات الكبيرة جدا (التي تعتمد التبريد كطريقة للنقل) من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المغرب بين 39 و 73 دولارا خلال الفترة الممتدة بين يناير و 11 ماي 2022 لتسجل متوسطا قدره 53 دولارا للطن، أي بزيادة تقارب 11% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

- و من جهة أخرى سجلت أسعار نقل غاز البوتان المسال داخل القارة الأوروبية ارتفاعات حادة خلال سنة 2022 تأرجحت بين 32% و 53% ليفرز ذلك ضغطا على تكلفة نقل غاز البوتان من أوروبا إلى المغرب حيث تجاوز هذا الارتفاع 20%.

هذا بالنسبة لكلفة النقل وتأثيرها على الأسعار.

أما بالنسبة لكلفة المواد البترولية فقد عرفت منحنى تصاعديا :

- فخلال الفترة الممتدة من يناير إلى 11 ماي 2022، تآرجح سعر برميل النفط الخام بين 80 و133 دولارا، أي بمتوسط 101 دولارا للبرميل وذلك بارتفاع قدره 42% مقارنة بالسنة الماضية.

- تبعا لذلك، عرفت أسعار كل من الغازوال والبنزين ارتفاعا غير مسبوق مسجلة منذ بداية السنة إلى اليوم على التوالي متوسطات تقدر ب 983 دولارا للطن و1005 دولارا للطن وذلك بزيادات بلغت 66% و 46% مقارنة بنفس المرحلة من سنة 2021. وانتقلت أسعار كل من الغازوال والبنزين حاليا إلى 1128 دولارا للطن و 1224 دولارا للطن على التوالي.

- بالطبع أدى هذا الوضع إلى ارتفاع ثمن الغازوال في المغرب بنسبة 30% بين فبراير وماي 2022، في حين ارتفع ثمن الغازوال في الولايات المتحدة الأمريكية و الإمارات العربية المتحدة بنسبة 46% في نفس الفترة علما أن هذين البلدين يعتبران أول وسابع أكبر منتجين للنفط في العالم؛

وبخصوص أوروبا، ارتفعت أسعار الغاز والغاز خلال نفس الفترة حيث بلغت بتاريخ 9 ماي 2022، 2,056 يورو بألمانيا و 2,041 يورو ببلجيكا و 1,89 يورو بإسبانيا.

- نفس المنحى عرفته آسيا، حوالي 20% في الصين رغم الحجر الصحي على عدد من المدن. وما يزيد عن 31% في كوريا الجنوبية، بينما سجلت إندونيسيا ارتفاعا في سعر الغاز والغاز قارب 49% خلال نفس الفترة.

إضافة لكل هذه التأثيرات العالمية القوية، لا بد أن نستحضر التقلبات المناخية العامة والتي كان لديها أثر بالغ في بلادنا على القطاع الفلاحي وعلى وفرة المياه ما كلف الحكومة مجهودا ماليا إضافيا بلغ 10 ملايين درهم لدعم الفلاحين خاصة الصغار منهم.

- الحصيلة الإجمالية لهذه الوضعية تمثلت في ارتفاع نسب التضخم على المستوى العالمي، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، ونتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار المواد الأولية، على الصعيد العالمي، ولا سيما الطاقة والغذائية، التي سجلت تواليها نسب ارتفاع بلغت 80% و 24,5% برسم الربع الأول من السنة الجارية، واصل معدل التضخم

الذي يعكس ارتفاع الأسعار تسجيل مستويات جد مرتفعة على مستوى جل الدول. وهكذا بلغ معدل التضخم بالمغرب 4% إلى غاية شهر مارس من هذه السنة، مقابل 8% في الولايات المتحدة الأمريكية و 6,1% بمنطقة اليورو و7.2 في المئة في تونس خلال شهر مارس 2022.

هذا يعني أن المغرب استطاع حصر هذا الاتجاه التصاعدي للتضخم في أقل مستوى ممكن أي 4 في المائة مقارنة مع بلدان ذات إمكانيات اقتصادية كبيرة أو بلدان تنتمي لنفس المنطقة الجغرافية.

طبعاً هاذ الشيء ما جاش بالصدفة، بل جا بسياسة إرادية قوية استلزمت قرارات صعبة بحسابات دقيقة. كان علينا أن نوازن ما بين مجهود مالي كبير لدعم المواد الأساسية والقطاعات المتضررة، وبين الحفاظ في نفس الوقت على المجهود التنموي النابع من رؤية ملكية شاملة ذات أبعاد استراتيجية ومن التزامات الحكومة في إطار النموذج التنموي.

فليس من الممكن أن نضع كل القدرات المالية للدولة لحل وضعية طارئة على حساب مصلحة كافة المغاربة في التنمية،

وفي إنجاز الأوراش والمشاريع الكبرى التي ينتظر منها تحسين حياة المغاربة على مختلف الأصعدة.

واش ممكن نتخلو على ورش التغطية الاجتماعية وعلى الصحة والتعليم ودعم المقاولات للحفاظ على مناصب الشغل باش ندعمو مواطنين ف الثمن ديال ليصانص والمازوط؟ واش معقول أن الأغلبية ديال المواطنين اللي ما كيملكوش سيارات يضيعو ف حقهم ف التنمية مقابل استفادة الأقلية من مالكي السيارات الشخصية؟

هذا ما كيغنيش أن الدولة ما فعلاش الدعم، بالعكس وغادي نعطيكم الأرقام.

- البعض يتحدث عن صندوق المقاصة وكأنه ألغي تماما في حين، وكما تعلمون فالصندوق لازال يقوم بمهامه في دعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع الذي يهم جميع المواطنين، بل ارتفعت تكاليفه بشكل كبير في هذه الفترة لتقليص ارتفاع الأسعار. هذا إضافة لمجهود مالي من خارج الصندوق.

- فبالنسبة لاستيراد القمح (اللين والصلب) ، تم تعليق استيفاء رسم الاستيراد منذ فاتح نوفمبر 2021. ولقد بلغت تكلفة

القمح اللين عند الاستيراد خلال الأرباع أشهر الأولى من السنة الجارية حوالي 2,52 مليار درهم لاستيراد 20 مليون قنطار بمتوسط دعم جزافي يقدر بـ 113 درهم للقنطار. كما قامت الدولة بتوفير الاحتياطات اللازمة من هذه المادة الحيوية، لا سيما بعد استيراد كميات كبيرة خلال شهري يناير وفبراير بمبلغ 774 مليون درهم.

وعليه فإن تكلفة المقاصة المتوقعة من أجل ضمان تزود بلادنا بالقمح واستقرار أسعار الخبز في 1,2 درهم برسم سنة 2022 تقدر بـ 7.320 مليون درهم.

- وفيما يتعلق بغاز البوتان، صرفت الدولة خلال الأرباع أشهر الأولى من السنة الحالية ميزانية تقدر بـ 7,3 مليار درهم مقابل 4,2 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. فخلال الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2022، بلغ متوسط الدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة كل قنينة من فئة 12 كلغ ما يناهز 100 درهم، أي 71% من الثمن الحقيقي لذات القنينة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال شهر أبريل، بلغ الدعم المذكور ذروته التاريخية ليصل إلى 116 درهما وهو ما يمثل 74% من الثمن الحقيقي لقنينة الغاز من فئة 12 كلغ

والبالغ 156 درهم. وعليه، ستناهز تكلفة دعم غاز البوتان خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وماي 2022 9,2 مليار درهم.

واستنادا على المستوى الحالي لسعر غاز البوتان، يمكن أن تصل التكلفة المتوقعة لدعم استهلاك هذا المنتج خلال السنة الجارية إلى 22 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 51% مقارنة بالسنة الماضية.

- في نفس الاتجاه، واصلت الحكومة دعم مادة السكر للحفاظ على استقرار سعر بيعه على مستوى السوق الداخلي. وهكذا، تستفيد الكميات المستهلكة من السكر المكرر من دعم جزافي محدد في 2847 درهم للطن مع احتساب الرسوم، كما تستفيد واردات السكر الخام من دعم إضافي يعادل الفرق بين ثمن استيراد السكر الخام والثمن المرجعي المحدد حاليا في 5335 درهم للطن نظرا لارتفاع سعر السكر الخام في السوق الدولية، والذي يناهز حاليا 460 دولار للطن. وعلى هذا الأساس بلغت تكلفة دعم السكر برسم الربع الأول من سنة 2022 ما يناهز 1.476 مليون درهم أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بالسنة الماضية.

- وبصفة إجمالية، بلغت تحملات المقاصة في نهاية شهر أبريل المنصرم 11,8 مليار درهم مقابل 6,3 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، مسجلة ارتفاعا بنسبة 87%.

- ومن أجل ضمان استقرار تكلفة التنقل بالنسبة للمواطنين وكذا نقل السلع، عمدت الحكومة إلى تخصيص دعم استثنائي يتجاوز 1 مليار درهم لمهنيي قطاع النقل الطرقي (الشاحنات، الحافلات، سيارات الأجرة)، على دفعتين. ومن المنتظر أن تستفيد نحو 180 ألف عربة من هذا الدعم. ويتوخى هذا التدبير حماية تعريفة النقل و أسعار المنتوجات من أي انعكاس محتمل للارتفاع الدولي للأسعار، أي المحافظة على استقرار الأسعار في السوق الداخلية.

بطبيعة الحال هذا مجرد جزء من مبادرات الدولة لحماية المستهلك. الجزء الثاني الذي لا يقل أهمية يتمثل في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث قامت الحكومة بتخصيص حوالي 6 ملايين درهم لتسوية ترقية الموظفين التي جمدت لسنتين متتاليتين. وتم التوقيع على اتفاق في إطار

الحوار الاجتماعي خاصة من خلال رفع الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10% وفي القطاع الفلاحي بـ15% على سنتين. هذا إلى جانب رفع الحد الأدنى بالوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، ورفع حصيص الترقى في الدرجة من 33% إلى 36%، وتسوية الملفات المتوافق حولها بقطاع التربية الوطنية، وتحسين وضعية الأطر الصحية، وهو ما يتطلب تعبئة غلاف مالي يفوق 3 ملايين درهم.

وما من شك بأن هذا الاتفاق يعزز الثقة بين الحكومة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويؤكد على الجراءة والإرادة في مأسسة الحوار الاجتماعي مع استحضار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما اتخذت الحكومة تدابير قطاعية تتوخى الحفاظ على القدرة الشرائية للأجراء وتعزيز صمود الفاعلين الاقتصاديين، منها:

- 2 مليار درهم للمخطط الاستعجالي لدعم القطاع

السياحي؛

- 13 مليار درهم للمقاولات كمستحقات TVA لتخفيف

الصعوبات التي تعاني منها المقولة؛

- تفعيل مجموعة من التدابير التي ستساعد المقاولات الحائزة على صفقات من الدولة لمواجهة آثار ارتفاع وندرة المواد الأولية وتجنب أزمة التمويل، ومنها خاصة تمديد آجال التنفيذ لمدة 6 أشهر لتفادي غرامات التأخير، والسماح بإلغاء الصفقات التي توجد في طور الإنجاز دون مصادرة الضمانات، ومراجعة الدليل المرجعي للأئمة.

إن هذان محوران أساسيان يشكلان إجابة الحكومة على الوضعية المستجدة المرتبطة بالأسعار وبتحسين القدرة الشرائية للمواطنين. وفي نفس السياق لا يجب أن نغفل انكباب الحكومة، على تتبع تموين الأسواق وأسعار المواد الأساسية وجودتها والتصدي بحزم وتفعيل الزجر في حق مقترفي الممارسات المنافسة للقانون من قبيل الغش والاحتكار والمضاربة وتلتزم الحكومة بتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتكثيف المراقبة وحماية المستهلك.

الآن يجب أن نكون واضحين وواقعيين. ليس هناك من يمكنه الادعاء أن الدولة، أي دولة، تستطيع التحكم بشكل كلي في الأسعار، ببساطة لأن الاقتصاد العالمي مترابط في إطار

العولمة. أما التدخل لإيجاد حلول متوازنة تخفف ثقل الأسعار على المواطن وفي نفس الوقت تضمن السير العادي لحياة المجتمع، والسير العادي للخدمات العمومية، اجتماعية واقتصادية وأمنية وغيرها، وكذا الالتزام بتنفيذ المشاريع التنموية وفق ما هو مخطط لها، فهنا فليتنافس المتنافسون .

في هذا الصدد أذكر بأن الخيارات الممكنة إجمالاً هي كالتالي:

1. الخيار الأول: اللجوء إلى المقاصة للحفاظ على استقرار

شامل للأسعار يتطلب جهداً مالياً يبلغ 74 مليار درهم أي باعتمادات مالية إضافية تناهز 60 مليار درهم، مقارنة مع توقعات قانون المالية، ما يفرض بالتالي إلغاء الاستثمارات العمومية للدولة بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية (الصحة، التعليم...)، وما لذلك من أثر ذلك على الدينامية الاقتصادية الوطنية؛

2. الخيار الثاني: تقليص الضرائب على المواد البترولية

والتي يبلغ مستوى مداخيلها السنوية المتوسطة ما مجموعه 26 مليار درهم مما سيؤثر سلباً على التوازنات الميزانية.

واسمحوا لي أن أقول لكم بأننا في ظل هذا الخيار أمام معادلة

صعبة ومعقدة، يستعصي حلها:

فمن جهة الحكومة مطالبة بتنفيذ الاستثمارات العمومية
المبرمجة في الصحة والتعليم والبنيات التحتية،...،
ومن جهة ثانية تطلبون منها تقليص المديونية،
ومن جهة ثالثة تقليص الضرائب على المواد البترولية،
ومن جهة رابعة تحمل الارتفاع الكبير في نفقات المقاصة،
ومن جهة خامسة تعبئة الموارد المالية لمواجهة آثار الجفاف
وإنعاش قطاع السياحة، ودعم قطاع النقل، وتنزيل ورش
الحماية الاجتماعية،....
اسمحوا لي هذه معادلة متعددة المجاهيل يستعصي حلها. ومن
لديه الحل فالحكومة كلها آذان صاغية.

لكل هذه الاعتبارات، فالخيار الثالث والذي يعتبر الاختيار
الأمثل بالنسبة لنا، يركز على استثمار كافة الهوامش المالية
المتاحة وذلك للحد من ارتفاع الأسعار في إطار متوازن لا
يضر بالمصالح العليا للوطن وللمواطنين، أنا ومستقبلا. ولعل
النتائج المحصل عليها تؤكد نجاعة هذا الاختيار خاصة ما
يتعلق بحصر نسبة التضخم.

وفي هذا الباب، لا بد من الإشارة إلى إشادة صندوق النقد الدولي بالإجراءات الهادفة التي اعتمدها المغرب. كما قامت وكالة التصنيف الائتماني S&P Global Ratings، في أبريل 2022، بتأكيد التصنيف الائتماني للمغرب (BB+) بالنسبة لديونه الطويلة الأجل بالعملة الأجنبية والعملة المحلية مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتؤكد الوكالة أن هاته التصنيفات لا تزال مدعومة بآفاق الانتعاش الاقتصادي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية وإصلاحات مالية من شأنها الإسهام في تخفيف الإكراهات المالية.

ولا يخفى ما لهذا التقييم ولهذا التصنيف من أهمية، ليس من زاوية كسب نقط إيجابية من هذه الجهة أو تلك، ولكن لأن ذلك يعتبر مرتكزا أساسيا لدى المستثمرين والمانحين ومختلف الشركاء الأجانب في تحديد مستوى ثقتهم في اقتصادنا الوطني. كما يجب أن نستحضر الحفاظ على قدرة الدولة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، على التدخل في كل الظروف ما دمنا نعيش في وضع اللائقين على المستوى العالمي حيث يستحيل التكهن بما ستؤول إليه الأمور دوليا أمام تفاقم الأوضاع الجيوسياسية.

ختاماً أود التأكيد أن الحكومة ملتزمة بالإنصاف الدائم وعلى أتم الاستعداد لمناقشة أي اقتراحات بروح المسؤولية والواقعية والشفافية.